

ملف المناصرة

أحمد نظير الحلو

Ahmed Nazir El-Helw

قيد الحبس الاحتياطي مصر

أحمد نظير الحلو محامٍ مصري أمضى جزءًا كبيرًا من مسيرته في الدفاع عن السجناء السياسيين والمطالبة بسيادة القانون. اعتُقل في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وما زال محتجزًا أثناء محاكمته، ويعاني الآن من الشلل.

01
القضية في دقيقة

أحمد نظير الحلو محامٍ مصري أمضى جزءًا كبيرًا من مسيرته في الدفاع عن السجناء السياسيين والمطالبة بسيادة القانون. اعتُقل في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وما زال محتجزًا أثناء محاكمته، ويعاني الآن من الشلل.

الحالة**قيد الحبس الاحتياطي**	تاريخ القبض**7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022**	الدولة**مصر**

التهم
الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها
تمويل جماعة إرهابية
نشر معلومات وبيانات كاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي
التحريض على التظاهر
إساءة استخدام منصات التواصل الاجتماعي

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن أحمد نظير الحلو فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 توفير فحص طبي مستقل وفوري لأحمد نظير الحلو والعلاج الكامل الذي تتطلبه الحالة، بما في ذلك النقل إلى مستشفى مدني مستقل عند الحاجة.

05 السماح دون شروط بزيارة الأسرة وأطباء من اختيار أحمد نظير الحلو.

06 الإفراج عن أحمد نظير الحلو لأسباب إنسانية، وفقًا لقواعد نيلسون مانديلا والمعايير الدولية للرعاية الطبية للسجناء.

07 تسليم السجلات الطبية كاملة إلى أحمد نظير الحلو وإلى الأسرة دون مزيد من التأخير.

02
الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

الحرمان من الرعاية الطبية قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27

الإخفاء القسري الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

ظروف احتجاز لاإنسانية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03
مسار القضية

7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

اعتقال
اعتقاله على يد قوات الأمن
أوقفت قوات الأمن أحمد نظير الحلو قرب منزله في التجمع الخامس شرق القاهرة، بعد حضوره تحقيقات في نيابة أمن الدولة العليا، في سياق حملة قبض سبقت دعوات التظاهر في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

بدء الإخفاء القسري
احتجازه في مكان غير معلوم
بعد القبض عليه، احتُجز الحلو نحو أسبوع في مكان غير معلوم قبل أن يمثل أمام النيابة.

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

الظهور في الاحتجاز
مثوله أمام نيابة أمن الدولة العليا
مثل الحلو أمام نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 1940 لسنة 2022، بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وأُمر بحبسه احتياطيًا.

9 سبتمبر/أيلول 2024

ظروف الاحتجاز والصحة
تدهور حاد في صحته
قدّمت زوجته شكوى إلى النائب العام أفادت فيها بأنه أصيب بالشلل وبات عاجزًا عن الحركة بسبب مشكلات في غضاريف العمود الفقري لم تُعالج، وطلبت الإفراج عنه لأسباب صحية وعلاجه في مستشفى على نفقته الخاصة.

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

تجديد الحبس الاحتياطي

تجديد حبسه في غيابه

جدّدت دائرة الإرهاب حبس الحلو في غيابه بينما كان في منشأة طبية بعد خضوعه لجراحة.

4 ديسمبر/كانون الأول 2024

إحالة للمحاكمة

إحالته إلى المحاكمة الجنائية

أحالت نيابة أمن الدولة العليا الحلو إلى المحاكمة الجنائية بتهم منها الانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويلها، ونشر معلومات كاذبة، والتحريض على التظاهر، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

يناير/كانون الثاني 2026

جلسة محاكمة

مثوله أمام المحكمة عاجزًا عن المشي

مثل الحلو أمام محكمة الجنايات بمجمع محاكم بدر في القضية رقم 1940 لسنة 2022، يسنده اثنان من الحراس، وأبلغ المحكمة بأنه يعاني من شلل رباعي وأن عموده الفقري يحتاج إلى تدخل جراحي عاجل. ولم يُعلن صدور حكم.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجددًا في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026. ولا يزال أحمد نظير الحلو محتجزًا، ويُحاكم مع 119 متهمًا آخرين في القضية رقم 1940 لسنة 2022 بمجمع محاكم بدر، وقد أبلغ المحكمة في يناير/كانون الثاني 2026 بأنه يعاني من شلل رباعي، ولم يُعلن صدور حكم.

الخلفية والعمل

أحمد نظير الحلو محامٍ بالنقض يتمتع بخبرة عقود أمام المحاكم العليا في مصر. وُلد عام 1965، واكتسب سمعة بتوليه قضايا حساسة سياسيًا، ولا سيما قضايا السجناء السياسيين والأفراد الملاحقين بموجب تشريعات الأمن الوطني. وتركّز عمله على الحقوق المدنية والسياسية، وكثيرًا ما مثّل موكلين واجهوا تهمًا نابعة من نشاطهم السياسي أو تعبيرهم.

ويتولى المحامون بالنقض في مصر الطعون أمام محكمة النقض، أعلى محكمة عادية في البلاد. ويتطلب هذا الدور خبرة قانونية فنية واستعدادًا للتعامل مع منظومة قضائية باتت تتماهى على نحو متزايد مع السلطة التنفيذية. وعمل الحلو في هذه البيئة سنوات، ممثلًا موكلين كثيرًا ما كانت قضاياهم محسومة سلفًا بحكم طبيعة التهم وهوية جهة الادعاء.

القبض والاحتجاز

قُبض على أحمد نظير الحلو في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، واحتُجز نحو أسبوع في مكان غير معلوم، ثم أُدرج في التحقيق في القضية رقم 1940 لسنة 2022، وهي قضية أمن دولة. وتتولى نيابة أمن الدولة العليا الادعاء في قضايا أمن الدولة في مصر، وهي جهة تعرّضت لانتقادات واسعة بسبب الانتهاكات الإجرائية والحبس الاحتياطي غير محدد المدة وغياب الاستقلال القضائي.

واحتُجز رهن الحبس الاحتياطي وخضع لتجديدات متكررة، وهي ممارسة أصبحت معتادة في مثل هذه القضايا. وبموجب القانون المصري، يمكن تمديد الحبس الاحتياطي إلى أجل غير مسمى عبر سلسلة من التجديدات كل 45 يومًا، ويقضي المتهمون في قضايا أمن الدولة روتينيًا سنوات في الاحتجاز قبل المحاكمة. وسارت قضية الحلو على هذا النمط.

وهو محتجز حاليًا في مركز الإصلاح والتأهيل بالعاشر من رمضان، وهو مرفق يقع شرق القاهرة. وتفيد التقارير بأن الظروف فيه سيئة، مع اكتظاظ ومحدودية في الحصول على الرعاية الطبية وتقييد للزيارات العائلية.

التهم والإحالة إلى المحاكمة

في 4 ديسمبر/كانون الأول 2024، بعد أكثر من عامين على القبض عليه، أحالت نيابة أمن الدولة العليا الحلو إلى المحاكمة الجنائية. وتشمل التهم الموجهة إليه الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وتمويل جماعة إرهابية، ونشر معلومات وبيانات كاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتحريض على التظاهر، وإساءة استخدام منصات التواصل الاجتماعي.

وتُوجَّه هذه التهم عادةً إلى المحامين والصحفيين والناشطين وغيرهم ممن يُعدّ عملهم تهديدًا للدولة. وكثيرًا ما يُطلق وصف «الجماعة الإرهابية» على نطاق واسع ودون أساس واضح من الأدلة. وكثيرًا ما تتسم المحاكمات في هذه القضايا بالاعتماد على اعترافات منتزعة بالإكراه، وتقييد الاستعانة بمحامين، وأحكام تعكس مطالب الادعاء لا استقلال القضاء.

الصحة وظروف الاحتجاز

تدهورت صحة الحلو تدهورًا كبيرًا خلال احتجازه. فهو يعاني الآن من الشلل وفقد القدرة على الحركة، وهي حالات تستلزم تدخلًا طبيًا عاجلًا ومستمرًا. ولا تتوفر معلومات علنية تفيد بأنه يتلقى علاجًا ملائمًا أو بأن إدارة السجن اتخذت تدابير لتلبية احتياجاته الطبية.

والحرمان من الرعاية الطبية نمط موثق في السجون المصرية، ولا سيما بحق المحتجزين السياسيين. وقد أدى غياب التدخل في الوقت المناسب إلى معاناة كان يمكن تفاديها، وإلى الوفاة في بعض الحالات. وتعرّض حالة الحلو حياته لخطر جدي.

السياق القانوني والدولي

تندرج قضية الحلو ضمن حملة أوسع من المضايقة القضائية تستهدف المحامين الذين يمثّلون السجناء السياسيين أو ينخرطون في العمل الحقوقي. وتتعامل السلطات المصرية على نحو

متزايد مع الدفاع القانوني بوصفه شكلًا من أشكال المعارضة السياسية، فتقبض على المحامين وتجمّد أصولهم وتلاحقهم بتهم مرتبطة بالإرهاب.

ووصفت هيئات حقوق الإنسان الدولية الحبس الاحتياطي في مصر بأنه شكل من أشكال العقاب دون محاكمة. ويشكّل الاحتجاز المطوّل لأفراد مثل الحلو، مقرونًا بالظروف السيئة والحرمان من الرعاية الطبية، انتهاكًا جسيمًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومنها حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

وفي يناير/كانون الثاني 2026 مثل أمام محكمة الجنايات بمجمع محاكم بدر عاجزًا عن المشي دون مساعدة. ولا يزال محتجزًا، ولم يُعلن صدور حكم. وتجسّد قضيته المخاطر التي يواجهها المحامون الذين يختارون الدفاع عن حقوق الآخرين في البيئة القانونية المصرية التي تزداد قمعًا.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/ahmed-nazir-el-helw/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 20-11-2024. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org